

قابلية تطبيق المعيار الشرعي 35 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الاسلامية في الشركات الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة
المؤسسة الوطنية للبلاستيك بالمدية

The applicability of the legal Standard 35 issued by the Accounting and
Auditing Organization for Islamic Financial Institutions Islamic principles
in Algerian economic companies - Case study of the National Plastics
Company in Médéa

سماي علي

عيساوي أسامة *

مخبر التنمية المحلية المستدامة

مخبر التنمية المحلية المستدامة

جامعة يحي فارس - المدية ، الجزائر

جامعة يحي فارس - المدية ، الجزائر

smai.ali@univ-medea.dz

aissaoui.oussama@univ-medea.dz

تاريخ النشر : 2025/02/28

تاريخ القبول: 2024/12/16

تاريخ الاستلام: 2024/11/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد الوعاء الزكوي في الشركات الاقتصادية من خلال حصر الموجودات و المطلوبات الزكوية بعد اعادة تقييمها بما يتوافق مع متطلبات المعيار الشرعي 35 الصادر عن هيئة المحاسبة و المراجعة و بالاستناد على طريقة صافي الموجودات في تحديد هذا الوعاء، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في طرح المفاهيم المتعلقة بالمعيار في جانبها النظري وكذا منهج دراسة حالة لتطبيق متطلبات المعيار على المؤسسة الوطنية للبلاستيك بالمدية لسنة 2023. توصلت الدراسة الى انه يمكن تحديد الوعاء الزكوي في الشركات الاقتصادية إذا توفرت المعلومات الدقيقة والمفصلة لحسابات المؤسسة خاصة ما تعلق منها بالحسابات التي يجب اعادة تقييمها في نهاية الحول والحسابات التي تخصم منها الفائدة. الكلمات المفتاحية: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، الشركات الاقتصادية، طريقة صافي الموجودات، المعيار الشرعي 35.

تصنيف JEL: F30، M04، H61

Abstract:

The study aims to determine the zakat base in economic companies by inventorying the assets and zakat obligations after re-evaluation in accordance with the requirements of the legal Standard 35 issued by the Authority accounting and auditing based on the net asset method in determining this fund, the study relied on the descriptive- analytical approach in presenting concepts related to the standard in its theoretical aspect as well as the study methodology. A case for applying the standard requirements to the National Plastics Company in Medea for the year 2023

The study concluded that the zakat base in economic companies can be determined if the information is available. The detailed and precise accounts of the institution, especially those that need to be re-evaluated at the end The round and accounts from which interest is deducted.

Keywords: Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, Economic companies, the net asset method, Sharia Standard 35.

Jel Classification Codes: F30, M04, H61.

I. تمهيد:

يشهد العالم الاسلامي في العقود الاخيرة اهتماما متزايدا بشعرية الزكاة في مختلف جوانبها خاصة ما تعلق منها بالجانب المحاسبي لتمييز احكامها بالمرونة والتجديد ومن اجل ان تتماشى مع كل عصر ومصر. ويتجلى ذلك الاهتمام في العديد من المعايير المنبثقة لمختلف الهيئات الفاعلة في هذا المجال، ومن بين هذه الهيئات نجد هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية و التي أنشئت سنة 1991 بالبحرين و لها 61 معيار شرعي و 43 معيار محاسبي بالإضافة الى معيار اخرى متعلقة بالمراجعة والحوكمة و الاخلاق ، حيث تسعى الهيئة الى تحقيق التقارب مع المعيار المحاسبية الدولية من جهة و توحيد الممارسات المالية بين المؤسسات المالية الاسلامية على مستوى العالم الاسلامي من جهة اخرى ، ومن ضمن هذه المعاملات نجد المسائل المتعلقة بكيفية حساب و قياس و اثبات و عرض وكذا الافصاح عن الزكاة في المؤسسات المالية الاسلامية (بنوك اسلامية، مؤسسات اقتصادية... إلخ) حيث اصدرت الهيئة معايير تعالج هذه المسائل (المعيار الشرعي 35 و المعيار المحاسبي المالي 39) و توضح الطرق المعتمدة في تحديد الوعاء الزكوي و كيفية الافصاح عنه في القوائم المالية سواء اكانت المؤسسة ملزمة بإخراج الزكاة او غير ملزمة بذلك.

اما في البيئة المحاسبية الجزائرية فنجدها قد شرعت في تطبيق هذه المعايير المحاسبية الاسلامية على استحياء في قطاع البنوك الاسلامية دون وجود نصوص قانونية كافية تنظمها او تعتمد عليها رغم استفحالها في دول اسلامية اخرى مثل السودان والسعودية وماليزيا، وهذا ما يدفعنا الى طرح الاشكالية التالية:

هل يمكن تحديد الوعاء الزكوي للشركات الاقتصادية الجزائرية بناء على المعيار الشرعي 35 الصادر عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية المتعلقة بالزكاة؟
 2. ماهي الطريقة المعتمدة من قبل الهيئة في تحديد الوعاء الزكوي؟
 3. كيف يتم تحديد الموجودات (الاصول) والمطلوبات (الخصوم) الزكوية انطلاقا من الميزانية وجدول حساب النتائج للشركات الاقتصادية؟
 4. كيف تقوّم الموجودات (الاصول) والمطلوبات (الخصوم) الزكوية في نهاية الحول؟
- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى الاسقاط العملي للمعيار المتعلق بالزكاة على الشركات الاقتصادية في البيئة المحاسبية الجزائرية عن طريق تحديد الاصول الزكوية واعادة تقييمها وتنقيتها من الفوائد حسب ما تقتضيه طريقة صافي الموجودات (الطريقة المباشرة) ونفس الامر ينطبق على الخصوم الزكوية ليتسنى لنا في الاخير تحديد الوعاء الزكوي ومنه مقدار الزكاة في الشركة.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جانبها النظري من خلال تسليط الضوء على المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالزكاة ، اما بالنسبة لجانبها التطبيقي فاستخدمت منهج دراسة حالة بغية الإسقاط الفعلي لطريقة صافي الموجودات المعتمدة من قبل هذه المعايير على المؤسسة الوطنية للبلاستيك بالمدينة خلال سنة 2023.

أولاً: الدراسات السابقة والإطار النظري

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها وضعت بين أيدي المهتمين بمحاسبة الزكاة نموذجاً حياً للتطبيق الفعلي لها، حيث توضح لهم الخطوات التي يجب اتباعها لمعرفة مقدار الزكاة الواجبة على الشركات الاقتصادية، كما تعتبر هذه الدراسة أيضاً لبنة لمواءمة المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن الهيئة مع النظام المحاسبي المالي

1- الدراسات السابقة:

نجد العديد من الدراسات التي عالجت موضوع محاسبة الزكاة في الشركات الاقتصادية في مختلف البلدان الإسلامية كل منها اهتمت بجانب معيناً نذكر من بينها:

1.1 دراسة سفيان بن قديدح، الطريقة العصرية لمحاسبة زكاة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وفق لأحكام الشريعة الاجتهادية المعاصرة ، 2016. الجزائر

هدفت هذه الدراسة الى معرفة كيفية حساب زكاة المؤسسات الاقتصادية انطلاقاً من اجتهادات مختلف الهيئات الدولية الإسلامية المهتمة بالزكاة و ذلك بالاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي و المتمثلة في القوائم المالية و بالضبط قائمتي المركز المالي و الدخل بعد اجراء التعديلات عليهما حتى تتماشيا و احكام الفقه الاسلامي، كما اعتمدت على المنهج الوصفي في عرض الطرق المعاصرة لحساب زكاة المؤسسات الاقتصادية المعاصرة ، وتوصلت الدراسة الى انه يجب على الدولة أن تلقي على محاسبة الزكاة اهتماماً يليق بها حتى ترفع الحرج عن قطاع المحروقات باعتباره المصدر الأول لدخل و بذلك تدعم خزينة الدولة.

2.1 دراسة صلاح علي أحمد، قواعد القياس والافصاح المحاسبي لتحديد وعاء الزكاة "دراسة مقارنة لنماذج من الاصدارات المحاسبية "، 2016. السودان

هدفت الدراسة الى القاء الضوء على جملة من المعايير المتعلقة بتحديد وعاء الزكاة الصادرة عن مختلف الهيئات الفاعلة في العالم الاسلامي، وذلك بعرضهم و تحليلهم و المقارنة بينهم بغية اقتراح رؤية واضحة المعالم لبناء معيار شرعي محاسبي ، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي و الاستنباطي في تحديد المشكلة و صياغة الفروض بالإضافة الى المنهج الوصفي و التاريخي لإجراء المقارنة بين مختلف الاصدارات ، و خلصت الدراسة الى أن هذه المعايير غير شاملة لكل أوجه النشاطات التجارية في البلدان الإسلامية و بالتالي يجب اصدار معيار شرعي محاسبي موحد يلي مختلف الاحتياجات و ذلك بالانطلاق من دليل محاسبة الزكاة الكويتي.

3.1 دراسة عبد الرحمن بن عوض القرني، طرق حساب زكاة الشركات المعاصرة، نقد وتقويم في ضوء المحاسبة المالية، 2019. السعودية

هدفت هذه الدراسة الى الربط بين مفاهيم المحاسبة المالية وما يقابلها في المحاسبة الزكوية وذلك
بشرح البنود التي تدخل في الوعاء الزكوي و الطرق المتبعة في تحديده، حيث انتهجت الدراسة المنهج الوصفي
التاريخي في التعريف بمتغيرات الدراسة و منهج دراسة الحالة في جانبها التطبيقي كما انتقدت معيار الزكاة
الصادر عن هيئة المحاسبين الكويتي في مسألة الدين و ربط المعيار بوصف الغنى.

4.1 دراسة عمار عصام عبد الرحمن السامرائي، نادبة عبد الجبار الشريدة، التحديات التي تواجه ممارسات محاسبة الزكاة و تطبيقاتها، دراسة تحليلية لعينة من مدققي الحسابات و الاكاديمين في مملكة البحرين، 2019

هدفت الدراسة الى معرفة تطبيقات محاسبة الزكاة و التحديات و العراقيل التي تواجهها و تحول دون
تطبيق الطرق المتبعة في حسابها، كما ركزت على معيار المحاسبة المالية 09 الصادر عن الايوفي، حيث تبنت هذه
الدراسة المنهج الوصفي حتى تلم بمتغيرات الدراسة و الميداني التحليلي في جانبها التطبيق عبر طرح الاستبيان، و
توصلت لجملة من النتائج نذكر منها أنه يجب على المؤسسات المالية مسك دفاتر محاسبية خاصة بالزكاة مع
تحديد البنود التي تدخل في حساب وعائها بدقة وكذا مراعاة مسألة حولان الحول كما اوصت بضرورة ادراج
محاسبة الزكاة في المناهج التعليمية و تكوين محاسبين و مدققين في كيفية حساب زكاة الشركات و حث الجهات
الرسمية على ايجاد آلية لربط بين الزكاة و الضريبة.

5.1 دراسة عمار درويش، سفيان كوديد، المعالجة المحاسبية لتحديد وعاء زكاة الشركات التجارية، دراسة حالة شركة البوسفور للاستيراد والتصدير، 2021 الجزائر

حاولت هذه الدراسة تكييف الشركات الواردة في القانون الوضعي مع أحكام الشريعة الإسلامية قصد
تحديد زكاتها عبر تمييز ما هو زكوي و غير زكوي حتى يتسنى في الاخير تحديد وعائها الزكوي بدقة، كما استعملت
الدراسة في جانبها النظري المنهج الوصفي و المنهج التاريخي و كذا المنهج المقارن أما في جانبها التطبيق فاستعملت
منهج دراسة حالة لإبراز كيفية تحديد وعاء الزكاة، و توصلت الدراسة الى أن تطبيق المعيار الكويتي لمحاسبة زكاة
الشركات هو الانسب لتمييزه بالدقة و السباطة.

وتتفق دراستنا مع الدراسات السابقة أنها كلها تسعى الى تبني طريقة يتم الاعتماد عليها في تحديد الوعاء
الزكوي في المؤسسات المالية رغم اختلاف الطرق المعتمدة في ذلك مثل طريقة وصف الغنى و طريقة الدخل
وغيرهما، الا ان دراستنا تبنت طريقة صافي الموجودات المعتمدة من قبل هيئة المحاسبة و المراجعة نظرا لما لهذه
الايخرة من ثقل في أرجاء العالم الاسلامي مع الاسقاط العملي للطريقة المتبناة من قبل الهيئة على مؤسسة
اقتصادية.

الاطار النظري

1.2. نشأة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

نشأت هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في 1 صفر 1410 الموافق ل26 فيفري 1990 بالجزائر ،ثم تم اعتمادها رسميا في 11 رمضان 1411 الموافق ل 27 مارس 1991 بالبحرين كمنظمة دولية غير هادفة للربح ، حيث تسعى الهيئة على مستوى العالم الاسلامي الى توفير مرجعية شرعية موحدة تنير الطريق لأعمال الصناعة المالية الاسلامية و نشرها في ربوعه عبر اصدار النشرات و عقد الندوات ... الخ ، أما على المستوى الدولي فتسعى الى تكييف و موائمة المعايير الدولية (IAS/IFRS) بما يتماشى مع الشريعة الاسلامية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، 2022)

2.2. أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية:

تهدف الهيئة في اطار احكام الشريعة الاسلامية و قواعدها الى (هيئة المحاسبة و المراجعات للمؤسسات المالية الاسلامية، 2022):

- الاجتهاد في تعزيز مفاهيم المحاسبة والمراجعة والانشطة المصرفية المتعلقة بمعاملات المؤسسات المالية الاسلامية.
- عقد الندوات واصدار النشرات الدورية وتدريب المحاسبين والمدققين قصد نشر اجتهادات الهيئة المرتبطة بمعاملات المؤسسات المالية الاسلامية.
- توحيد القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات المالية الاسلامية عبر اعداد واصدار معايير موحدة تبين الممارسات المحاسبية واجراءات المراجعة.
- العمل على تحديث المعايير التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة حتى تتماشى مع التطورات المستمرة في المعاملات المالية الاسلامية.
- اصدار ومراجعة وتعديل الارشادات والبيانات الخاصة بمعاملات المؤسسات المالية الاسلامية المتعلقة بأعمال التأمين والممارسات المصرفية والاستثمارية.
- الاجتهاد في تطبيق للمعايير والارشادات التي تصدرها الهيئة في كل الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الاسلامية وغيرها ممن يزاوون عملا ماليا اسلاميا وكذا مكاتب المحاسبة والتدقيق.

3.2. المعايير المتعلقة بالزكاة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة:

1.3.2. معيار المحاسبة المالية رقم 09 (الزكاة): وهو اول معيار محاسبي للهيئة تطرق الى الزكاة من الناحية المحاسبية، حيث أوضح الطرق المعتمدة في حساب وقياس والافصاح عن الزكاة في القوائم المالي، وتتمثل فحواه في ماييلي (المالية الاسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات، 2015)

- هدف المعيار: يهدف هذا المعيار الى تمييز وقياس البنود المتعلقة بتحديد الوعاء الزكوي وتوضيح كيفية الافصاح عنها في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، ما نجد في هذا المعيار الاسس الفقهية التي تم الاستعانة بها لوضع القواعد والمعالجات المحاسبية المتعلقة بفريضة الزكاة.

- نطاق المعيار: يناقش هذا المعيار المعالجات المحاسبية المرتبطة بقياس وتحديد البنود التي تدخل في الوعاء الزكوي قصد عرضها والافصاح عنها في القوائم المالي، كما يطالب المعيار المصارف التي تعمل في بيئة لها قوانين مخالفة لما جاء في المعيار الافصاح عن ذلك الملاحق.
- المعالجة المحاسبية لوعاء الزكاة: اقر المعيار طريقتين لتحديد وعاء الزكاة دون المفاضلة بين أي طريقة لأن كلاهما يؤدي الى نفس النتائج وهما طريقة صافي الموجودات (الطريقة المباشرة) وطريقة صافي الاصول المستثمرة (الطريقة غير المباشرة) حيث اشترط المعيار على المؤسسات المالية الافصاح عن الطريقة المستعملة في القوائم المالية.
- اعتماد المعيار وتاريخ سريانه: تم اعتماد المعيار في 21 و 22 جوان 1998 على ان يصبح ملزما داخل المؤسسات المالية الإسلامية في الفترات المالية التي تبدأ من 01 جانفي 1999.
- 2.3.2. المعيار الشرعي رقم 35 (الزكاة): بعد صدور معيار محاسبي عن الزكاة ارتأت الهيئة أن تتوسع فيه أكثر وتحدد معاملها من خلال اصدار معيار شرعي يعالج ويوضح مختلف البنود المكونة للوعاء الزكوي، وتفصيل ذلك في ماييلي: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2022)
- هدف المعيار: يهدف هذا المعيار الى شرح و توضيح الثابتة طويلة الاجل و الموجودات الزكوية في جانب الاصول و المطلوبات و المخصصات و الاحتياطات في جانب الخصوم بغية تحديد الوعاء الزكوي و بيان الانصبة المقدرة لكل صنف من الاصناف الواجب اخراج الزكاة منها و المصاريف التي تصرف فيها.
- نطاق المعيار: توسع هذا المعيار عن المعيار السابق (معيار المحاسبة المالية رقم 9 الزكاة) في اضافة شركات التأمين الاسلامي و الشركات التابعة للمؤسسات و تبيان كيفية تحديد وعائها الزكوي و ذلك بتصنيف بنود الوعاء الى ما هو زكوي و غير زكوي، كما تناول المعيار أنصبة كل صنف من الاصناف الواجب اخراج الزكاة فيها ومصارفها الثمانية التي تصرف عليها و الاحكام الشرعية المتعلقة بها.
- المعالجة المحاسبية لوعاء الزكاة: اعتمد المعيار طريقتين لتحدي الوعاء الزكوي و هما طريقة صافي الموجودات (الطريقة المباشرة) و طريقة صافي الاصول المستثمرة (الطريقة غير المباشرة) مع التركيز و تبني الطريقة المباشرة بخلاف المعيار السابق الذي لم يفضل أي طريقة و من خلال التطبيق العملي لهما نجد انهما يؤديان الى نفس النتيجة اذا ما رعيت الفوارق بينها، حيث يتم الاعتماد على قائمتي المركز المالي (الميزانية) و الدخل (جدول حساب النتائج) لتحديد الوعاء الزكوي.
- اعتماد المعيار وتاريخ سريانه: تم اعتماد المعيار من قبل المجلس الشرعي للهيئة خلال الفترة 28/26 نوفمبر 2008 على ان يصبح ملزما تطبيقه في المؤسسات المالية الإسلامية الخاضعة لإشراف الهيئة بعد سنة من اصداره.

3.3.2. معيار المحاسبة المالية رقم 39 (التقرير المالي عن الزكاة): يعتبر هذا المعيار المرجع في المعايير المحاسبية فيما يتعلق بالزكاة بعد ان حل محل المعيار المحاسبي السابق ويكمل المعيار الشرعي رقم 35، وتتمثل فحواه فيمالي: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، 2023)

— **هدف المعيار:** يهدف هذا المعيار الى سد الفجوات الناجمة عن التطبيق العملي لمعيار المحاسبة المالية رقم 09 (الزكاة) ومواكبة التطورات العالمية على مستوى الصناعة المالية الاسلامية، كما يهدف الى وضع القواعد والاسس المتعلقة بالإثبات والعرض والافصاح عن الزكاة في القوائم المالية سواء كانت المؤسسة المالية الاسلامية ملزمة بإخراج الزكاة او غير ملزمة.

— **نطاق المعيار:** يتناول المعيار المسائل المتعلقة بالإثبات والعرض والافصاح عن الزكاة المرتبطة بجميع القوائم المالية سواء أكانت موحدة أم منفصلة، ولا يتطرق لقضايا الحساب والقياس لأنها مفصلة في المعيار الشرعي 35 ولكن يجب الافصاح عن الوعاء الزكوي للمؤسسات المالية الاسلامية الملزمة وغير الملزمة في القوائم المالية للاطلاع عليها من قبل مختلف اصحاب المصالح.

— **المعالجة المحاسبية لوعاء الزكاة:** يتبنى هذا المعيار طريقة صافي الموجودات المعتمدة في المعيار الشرعي 35 لانه معيار مكمل له ،فهو في الاساس ليس معيار حساب وقياس و انما يهتم بالجوانب التي لم يغطيها المعيار الشرعي من عرض و افصاح الا انه لا يلغي الطرق الاخرى المعتمدة في تحديد الوعاء الزكوي مادامت تؤدي الى نفس النتائج.

— **اعتماد المعيار وتاريخ سرهانه:** نظرا لتطور البيئة المحاسبية و تعقد معاملاتها المالية المعاصرة ارتأت الهيئة ان تصدر معيارا محاسبيا جديدا يلبي احتياجات المؤسسات المالية الاسلامية التي تتبنى معاييرها، ليتم اعتماد هذا المعيار في 3 و 4 ديسمبر 2021 على ان يصبح ملزما تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2023 و بالتالي يحل محل المعيار المحاسبي المالي رقم 09 (الزكاة).

4.2. الطرق المتبعة لتحديد الوعاء الزكوي للشركات الاقتصادية من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة:

تتميز الشركات الاقتصادية بالشخصية المعنوية حيث أصبح لها كيان مستقل بذاته يكتسب حقوقا ويتحمل التزامات وله ذمة مالية مستقلة عن الافراد المؤسسين، فرغم أن اموال الشركة تتكون من عدة مساهمات الا أنه بناء على مبدأ الخلطة تعتبر مال شخص واحد وهو الشخصية المعنوية لذلك تفرض عليها الزكاة كما تفرض على الشخص الطبيعي من حيث الاموال التي تجب فيها الزكاة والأنصبة المحددة وغيرها من المسائل التي يجب مراعاتها في حساب الزكاة، وقد اعتمدت هيئة المحاسبة طريقة صافي الموجودات (صافي الاموال المتداولة) لتحديد الوعاء الزكوي للشركات الاقتصادية لبساطة وسهولة تتبع البنود المشكلة للوعاء، كما انها لم تنكر على من تبني طريقة صافي الخصوم المستثمرة (صافي الخصوم الثابتة) بشرط الافصاح عنها في القوائم المالية وفيما يلي تفصيل 2016 لكل من الطريقتين. (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، 2016)

1.4.2 طريقة صافي الموجودات:

ترتكز هذه الطريقة على حديثين أساسيين وهما الحديث المروي عن التابعي ميمون بن مهران رحمه الله في قوله: (إذا حُلَّت عليك الزكاة فانظر ما كان عندك من نقدا، أو عرض للبيع فقومه قيمة النقد، وما كان من دين في مائة فاحسبه، ثم اطرح منه ما عليك من الدين، ثم زك ما بقى) وكذا الحديث المروي عن الحسن البصري رحمه الله (إذا حضر الشهر الذي وقت الرجل أن يؤدي زكاته أدى عن كل مال له، وكل ما ابتاع من التجارة، وكل دين إلا ما كان ضمارة لا يرجوه).

وبناء على ما ذكرنا اعلاه، نستنتج ان المعادلة الشرعية لتحديد الوعاء الزكوي حسب طريقة صافي الموجودات هي: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2016)

- الوعاء الزكوي = النقود (البنك، الصندوق... إلخ) + عرض البيع (البضاعة، الاسهم المعدة للمتاجرة... إلخ مقيمة بالقيمة السوقية) - الديون قصيرة الأجل (بعد خصم الفوائد) - القسط الحال من الديون طويلة الأجل (بعد خصم الفوائد). وبصيغة أخرى فان الوعاء الزكوي هو:
- الوعاء الزكوي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية ومنه فان مقدار الزكاة الواجبة هي:
- مقدار الزكاة الواجبة = الوعاء الزكوي $\times 2.5\%$

فالناظر لهذه الطريقة يجد انها تتبع بنود الوعاء من أسفل الميزانية المالية عبر تحديد الأصول الجارية من مخزون وأسهم متداولة وزبائن واوراق قبض وغيرها مطروحا منها الخصوم الجارية من ديون وضرائب وموردين وغيرها للوصول في الاخير الى صافي الوعاء، كما تعتبر هذه الطريقة الأكثر استعمالا في البلدان الإسلامية لأنها تعتمد على مبدأ القيمة السوقية في تقييم بنود الوعاء.

2.4.2 طريقة صافي الاصول المستثمرة:

ترتكز هذه الطريقة على المعادلة المعتمدة من قبل مصلحة الزكاة بالمملكة العربية السعودية، لأنها تحدد الوعاء الزكوي عبر حصر حقوق الملكية من جانب الخصوم في الميزانية وتعديلها بما يحقق الشروط الفقهية، وعادة ما يتضمن التحوير أو التعديل اقضاء الأصول الثابتة المملوكة (لأنها عروض قنية)، كما تستبعد أيضا الزيادة التي تطرأ على حقوق الملكية خلال السنة، (لأنها تتعارض مع شروط حولان الحول) وباختصار فان هذه الطريقة تتبع عناصر الوعاء الزكوي من خلال تحليل بنود حقوق الملكية التي تظهر بجانب الخصوم في الميزانيات.

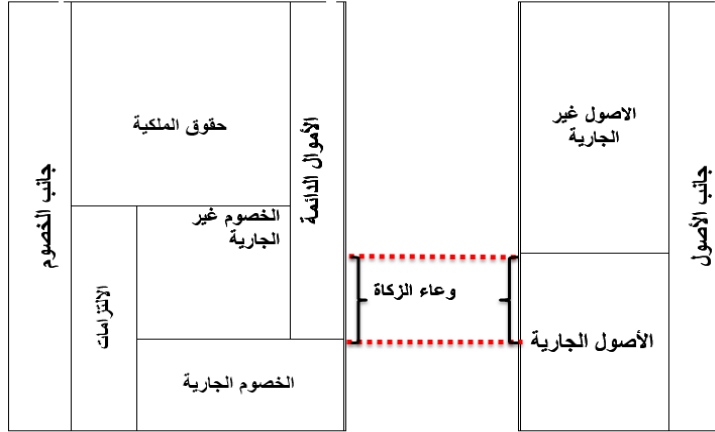
و بناء على ما ذكرنا اعلاه، نستنتج ان المعادلة الشرعية لتحديد الوعاء الزكوي حسب طريقة صافي الأصول المستثمرة أو مصادر الاموال هي: (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2016)

- الوعاء الزكوي = حقوق الملكية (رأس المال) + الاحتياطي (المستقطع من الارباح) + الارباح المحتجزة (غير الموزعة) - الأصول الثابتة (عروض القنية) وبصيغة أخرى فان الوعاء الزكوي هو:
- الوعاء الزكوي = الخصوم الثابتة - الأصول الثابتة ومنه فان مقدار الزكاة الواجبة هي:

- مقدار الزكاة الواجبة = الوعاء الزكوي $\times 2.5\%$

ومن خلال عرض الطريقتين نلاحظ انهما توصلان الى نفس النتيجة إذا ما روعي الاختلاف في تقييم كل بندا من بنودهما، حيث تستند طريقة صافي الاصول المستثمرة على بنود أعلى الميزانية بينما طريقة صافي الموجودات تعتمد على بنود أسفل الميزانية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الشكل التالي يوضح موقع الوعاء الزكوي في الميزانية المالية



المصدر: (بن قديدح، 2016، صفحة 128)

ثانيا: الدراسة الميدانية

لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وفهم محتواه أكثر قمنا بدراسة المؤسسة الوطنية للبلاستيك بالمدينة من خلال التطبيق الفعلي للطريقة المعتمدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة والمتمثلة في طريقة صافي الموجودات

1. تقديم المؤسسة:

1.1. التعريف بالمؤسسة:

المؤسسة الوطنية للبلاستيك (SOEXPLAST)، مؤسسة ذات أسهم (SPA) تأسست سنة 1980 وبدأت نشاطها الفعلي في سنة 1981 برأس مال قدره 55 000 000 دج حيث بدأ في الارتفاع والنمو إلى غاية ما وصل إلى 347 900 000 دج، وهي فرع من فروع المؤسسة الوطنية للبلاستيك و المطاط (ENPC) الكائن مقرها في سطيف و التي كانت تابعة هذه الأخيرة لمؤسسة سوناطراك قبل سنة 1980 لتتحول بعد ذلك إلى شركة عمومية ذات أسهم (SPA)، و يتركز نشاطها الأساسي على تحويل البلاستيك لمنتجات مثل: الأشرطة الفلاحية، أشرطة تكييف الحليب، أشرطة التغليف... إلخ. بغية تحقيق جملة من الأهداف نوردتها كالتالي:

- تزويد السوق الوطنية بالمنتجات عبر ترقية الصناعات الوطنية للبلاستيك والمطاط؛

- تلبية حاجيات المنشآت الأخرى مثل: الديوان الوطني للجليب، والتعاونيات الفلاحية؛
- تحسين جودة منتجاتها من أجل زيادة الطلب عليها واستحواذ على حصص سوقية معتبرة؛
- العمل على تقليص التكاليف وزيادة الأرباح من خلال اعتماد تقنيات محاسبية وكمية حديثة.

2.1. عرض القوائم المالية:

1.2.1. عرض جانب الأصول

الجدول رقم (01): عرض جانب الأصول من الميزانية بتاريخ 2023/12/31

2022	2023			الأصول
	المبلغ الصافي	الامتلاكات والمؤنات	المبلغ الإجمالي	
				الأصول غير الجارية
328 125,00	215 625,00	637 422,95	853 047,95	تثبيات معنوية
1 156 260 633,04	1 202 482 098,52	897 972 750,69	2 100 454 849,21	تثبيات عينية
715 905 000,00	715 905 000,00		715 905 000,00	أراضي
128 053 720,40	121 787 762,38	106 336 851,62	228 124 614,00	مباني
306 050 758,72	306 728 048,96	768 031 018,73	1 074 759 067,69	معدات و تركيبات
6 251 153,92	58 061 287,18	23 604 880,34	81 666 167,52	تثبيات عينية أخرى
				تثبيات ممنوح امتيازها
				تثبيات يجري إنجازها
6 063 903,83	7 675 138,36		7 675 138,36	تثبيات مالية
				مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقه بها
1 706 250,00	3 195 000,00		3 195 000,00	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
4 357 653,83	4 480 138,36		4 480 138,36	ضرائب مؤجلة على الأصل
1 162 652 661,87	1 210 372 861,88	898 610 173,64	2 108 983 035,52	مجموع الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية
359 338 248,23	310 115 188,15	36 296 644,58	346 411 832,73	المخزونات الجارية
936 841,68	859 745,85		859 745,85	مخزونات من البضائع
224 662 591,28	208 260 885,73	2 758 996,42	211 019 882,15	المواد الأولية و اللوازم
36 068 862,63	42 299 815,81	33 476 434,84	75 776 250,65	اللوازم الأخرى
27 908 800,00	7 104 000,00		7 104 000,00	مخزونات المنتجات نصف مصبغة
69 403 032,64	50 035 827,55	61 213,32	50 097 040,87	مخزونات المنتجات التامة
358 120,00	1 554 613,21		1 554 613,21	المخزونات الخارجية

570 177 188,16	777 657 660,38	16 910 982,30	794 568 642,68	حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
257 379 301,79	340 733 907,41	1 910 982,30	342 644 889,71	الزبائن و الحسابات الملحقة بها
8 782 168,85	97 724 185,74		97 724 185,74	المدينون الآخرون
249 534 045,95	284 842 895,66		284 842 895,66	الضرائب و ما شابهها
54 481 671,57	54 356 671,57	15 000 000,00	69 356 671,57	المجمع و الشركاء
72 896 982,33	134 742 216,47		134 742 216,47	الموجودات و ما شابهها
72 896 422,33	134 741 548,47		134 741 548,47	البنك
560,00	668,00		668,00	الخزينة
1 002 412 418,72	1 222 515 065,00	53 207 626,88	1 275 722 691,88	مجموع الاصول الجارية
2 165 065 080,59	2 432 887 926,88	951 817 800,52	3 384 705 727,40	المجموع العام للأصول

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مصلحة المالية والمحاسبة

2.2.1. عرض جانب الخصوم:

الجدول رقم (02): عرض جانب الخصوم من الميزانية بتاريخ 2023/12/31

2022	2023	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
347 900 000,00	347 900 000,00	رأس المال تم إصداره
		رأس مال غير مستعان به
36 741 820,62	36 740 768,48	علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)
486 815 400,00	486 815 400,00	فوارق إعادة التقييم
		فارق المعادلة (1)
31 421 075,39	255 146 318,83	نتيجة صافية - نتيجة صافية حصة المجمع (1)
64 925 589,98	78 107 717,51	رؤوس أموال أخرى - ترحيل من جديد
		حصة الشركة المدمجة
		حصة ذوي الأقلية (1)
967 803 885,99	1 204 710 204,82	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
		الخصوم غير الجارية
820 862 564,80	782 959 575,22	قروض و ديون مالية
		ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)
		ديون أخرى غير جارية
22 935 022,36	23 579 677,22	مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا
843 797 587,16	806 539 252,44	مجموع الخصوم غير الجارية
		الخصوم الجارية

198 328 233,46	101 100 739,11	موردون و حسابات ملحقه
6 624 363,00	65 153 058,00	ضرائب
16 386 010,98	17 649 672,51	ديون أخرى
132 125 000,00	235 735 000,00	خزينة سالية
353 463 607,44	419 638 469,62	مجموع الخصوم الجارية
2 165 065 080,59	2 430 887 926,88	مجموع الخصوم

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مصلحة المالية والمحاسبة

3.2.1. عرض جدول حساب النتائج:

الجدول رقم (03): عرض جدول حساب النتائج بتاريخ 2023/12/31

2022	2023	البيان
1 677 966 406,45	1 857 105 987,74	رقم الأعمال
78 306 176,96	- 40 171 705,09	الانتاج المخزن أو المنقص من المخزون
		الانتاج المثبت
		إعانات الاستغلال
1 756 272 583,41	282,65 934 816 1	(01) إنتاج السنة المالية
- 1 485 820 516,24	- 1 241 371 074,34	مشتريات مستهلكة
- 26 391 867,55	- 38 428 624,48	خدمات خارجية و استهلاكات أخرى
- 1 512 212 383,79	- 1 279 799 698,82	(02) استهلاك السنة المالية
244 060 199,62	537 134 583,83	(03) القيمة المضافة
- 124 743 125,41	- 126 328 987,06	أعباء المستخدمين
- 4 845 726,00	- 5 337 115,96	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
114 471 348,21	405 468 480,81	(04) إجمالي فائض الاستغلال
79 164,38	47 566,66	المنتجات العملية الأخرى
- 577 530,61	- 982 808,47	الأعباء العملية الأخرى
- 60 163 747,00	- 57 584 474,69	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات
3 991 989,63	1 180 770,93	استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
57 801 224,61	348 129 535,24	(05) النتيجة العملية
		المنتجات المالية
- 22 052 952,28	- 32 686 068,94	الأعباء المالية
- 22 052 952,28	- 32 686 068,94	(06) النتيجة المالية

35 748 272,33	315 443 466,30	(07) النتيجة العادية قبل الضرائب
- 4 587 650,00	- 60 419 632,00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج
- 39 546,94	122 484,53	الضرائب المؤجلة (تغيرات)
1 760 343 737,42	1 818 162 620,24	مجموع المنتوجات العادية
- 1 728 922 662,03	- 1 563 016 301,41	مجموع الأعباء العادية
31 121 075,39	255 146 318,83	(08) النتيجة العادية بعد الضرائب
		عناصر غير عادية (منتجات)
		عناصر غير عادية (أعباء)
		(09) النتيجة غير العادية
31 121 075,39	255 146 318,83	(10) صافي نتيجة السنة المالية

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مصلحة المالية والمحاسبة

2. تحديد الوعاء الزكوي للشركة الوطنية للبلاستيك حسب الطريقة المعتمدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة (طريقة صافي الموجودات)

بما أن المؤسسة تنشط ضمن الصناعة التحويلة الانتاجية و هدفها الربح فإنها تخضع لزكاة عروض التجارة ، و رغم ان المعيار لا يرى بزكاة المؤسسات التابعة للدولة (المال العام) في فقرته 5/1/3 (هيئة المحاسبة و المراجعات للمؤسسات المالية الاسلامية، 2022) الا انه يمكن حساب الوعاء الزكوي للمؤسسات التابعة للدولة اذا كانت تمسك السجلات التجارية وكانت ذات طابع انتاجي وهدفها الربح، حسب ما نص عليه الدليل الارشادي الخاص بالأسئلة الزكوية الشائعة بالمملكة العربية السعودية وفقا للقرار الوزاري رقم (57732) الصادر بتاريخ 3 ذو القعدة 1443هـ (هيئة الزكاة و الضريبة و الجمارك، 2023)، وكذا ما نص عليه ديوان الزكاة بالسودان في فقرته 37 (أ) أن المال العام إذا لم يكن معدا للاستثمار لا تجب فيه الزكاة (ديوان الزكاة، 2001) يعني أن المال العام اذا كان معدا للاستثمار تجب فيه الزكاة مثل حال الشركة محال الدراسة والتي تقوم بأنشطة استثمارية هدفها الربح.

1.2. حصر الاصول الزكوية واعادة تقييمها:

1.1.2. مخزونات من البضائع: تزيى البضائع المعدة للبيع بقيمتها السوقية يوم وجوبها (عند حوّلان الحول اذا أمكن ذلك ولكن اذا تعسر فتزيى بسعر التكلفة ينظر الى البند 2/2/5 و البند 1/6/2/5 من المعيار و عليه فان القيمة السوقية لمخزونات البضاعة يعصب تحديدها نظر سوق و بورصة نشطة في البيئة الاقتصادية الجزائرية ومنه فأن:

مخزونات من البضائع = 872 642,04 دج

2.1.2. المواد الأولية واللوازم: وهي مما يدخل عادة في تصنيع المنتج المراد به التجارة حيث يركب بقيمته السوقية في نهاية الحول ينظر الى البند 8/2/5 عليه فان:

المواد الأولية و اللوازم = 211 384 799,02 دج

3.1.2. اللوازم الاخرى: ونجد ضمن هذا الحساب مواد التنظيف وقطع الغيار الخاصة بالسيارات والآلات الانتاجية وكل هذه العناصر لا تدخل في حساب الوعاء الزكوي ولو كانت في مخازن الشركة ما دامت ليست معدة للتجارة تنظر الى البند 1/4 و 8/2/5 و 4/6/2/5 وعليه فان هذا الحساب لا يدخل في التقويم.

4.1.2. مخزونات المنتجات نصف مصنعة: تتركب المخزونات النصف مصنعة بقيمتها السوقية ان استطاعت المؤسسة تقييها، وأما إذا تعسر ذلك فتتركب بتكلفتها وبما أن المؤسسة لا تستطيع تحديد قيمتها السوقية فأما تتركب بتكلفتها ينظر الى البند 2/6/2/5 وعليه فان:

مخزونات المنتجات نصف مصنعة = 7 104 000,00 دج

5.1.2. مخزونات المنتجات التامة: تتركب المنتجات التامة الصنع أو المصنعة بقيمتها السوقية حسب البند 9/2/5 وعليه فان:

مخزونات المنتجات التامة = 50 811 382,88 دج

6.1.2. المخزونات الخارجية: وهي البضائع والمواد الأولية ونحوها المشتراة من قبل المؤسسة ولكنها لازالت لدى الغير و لم تتحصل عليها بعد، أي انها لم تدخل في الملك التام للمؤسسة، لانها تدخل في ملكها بمجرد وصولها الى مينائها أي التسليم على أساس الوصول (C.I.F) وليس على أساس التسليم إلى الشاحن (F.O.B) وعليه فإن أي ضرر يصيبها أو يتلفها يتحمله البائع وليس المؤسسة ومنه فإن الزكاة تقع على البائع وليس المشتري (المؤسسة) (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، دراسات المعايير الشرعية، 2016، صفحة 2418)، و رغم ان المعيار نص أن الزكاة على المشتري فور ابرام العقد حتى ولو لم يقبضها ينظر إلى البند 5/2/5 الا ان تفصل المسألة قد ذكر فيما سبق.

7.1.2. الزبائن والحسابات الملحقه بها: وهي عبارة عن ديون للمؤسسة على الغير ظهرت نتيجة بيع المنتجات على الحساب وهي على ثلاثة أصناف:

- ديون جيدة: وهي ديون على الغير يكون مقر بها قادر على سدادها، في هذه الحالة يحب على المؤسسة أن تدرجها ضمن الوعاء الزكوي كما ورد في البندين 1/3/5 و 1/4/3/5.
- ديون مشكوك فيها: وهي الديون على الغير يكون مقرها ولكن ليس قادر على سدادها في الوقت الحالي أو قد يكون غير مقر بها ولكن المؤسسة تمتلك الأدلة لمتابعته قضائيا، فهذه الديون لا تتركب في الفترة الحالية وانما تتركب مرة قبضها عند قبضها ينظر الى البند 1/3/5.
- ديون معدومة: وهي ديون على الغير ولكن لا يستطيع سداد لظروف مالية صعبة مثل حالة الافلاس فحاليها حال الديون المشكوك في تحصيلها ينظر الى البند 1/3/5. وعليه فان:

الزبائن والحسابات الملحقه بها = 340 733 907,41 دج

8.1.2. المدينون الآخرون: وفقاً لمحاسبات الشركة محل الدراسة فإن هذا الحساب يضم داخله حسابين هما ح/ 409 وح/ 419 أي هو حساب للتسبيقات التي تمنحها أو تستلمها المؤسسة وحسب البند 4/5/1/5 فإن العربون أو التسبيق يحسم من الوعاء الزكوي وعليه فإن:

الموردون المدينون (ح/409) = 90 793 333,05 دج يضم الى الموجودات الزكوية و

الزيائن الدائنون (ح/419) = 6 930 852,69 دج يضم الى الالتزامات الزكوي

9.1.2. الضرائب وما شابهها: وهي عبارة عن مبلغ مالي مستحق للمؤسسة اتجاه الدولة (مصلحة الضرائب)

نشأ بسبب التفاوت بين المبالغ المدفوعة والمقبوضة للضريبة فهو حق للمؤسسة لذلك يجب أن تضم الى الموجودات الزكوية، ومنه فإن:

الضرائب وما شابهها = 284 842 895,66 دج

10.1.2. المجمع والشركاء: وهي عبارة عن ديون جيدة للمؤسسة اتجاه فرع آخر من فروع الشركة الام وعليه

فان الديون تزكى بقيمتها الصافية أما مؤونتها فتزكى عند قبضها إذا بلغت نصاباً ومنه فإن:

المجمع و الشركاء = 54 356 671,57 دج

11.1.2. البنك: وهو عبارة عن أرصدة نقدية تحتفظ بها المؤسسة في حساباتها الجارية لدى البنك من أجل

تسهيل العمليات المالية اليومية، وعليه فهو يدخل في الوعاء الزكوي كما ورد في البند 1/3/1/5 ومنه فإن:

البنك = 134 741 548,47 دج

12.1.2. الخزينة (الصندوق): هي عبارة مبالغ مالية تحتفظ بها المؤسسة دخلها حيث توضع في متناول اليد

لتغطية النفقات الصغيرة، وعليه فهي تدخل في الوعاء الزكوي كما ورد في البند 1/1/5 ومنه فإن:

الخزينة = 668,00 دج

2.2. حصر الالتزامات الزكوية وإعادة تقييمها:

1.2.2. موردون وحسابات ملحقة: هي ديون قصيرة اتجاه المؤسسة للغير تستحق السداد خلال السنة

المالية نتجت عن الحصول على أصول زكوية متداولة لذا فهي تحسم من الوعاء الزكوي ينظر الى البند 1/2/6

ومنه فإن:

موردون و حسابات ملحقة = 101 100 739,11 دج

2.2.2. ضرائب: هي ديون على المؤسسة للدولة تستحق السداد فهي من الاموال التي تحسم من الوعاء

الزكوي حسب البند 10/3/6 ومنه فإن:

ضرائب = 65 153 058,00 دج

3.2.2. ديون أخرى: وهي عبارة عن ديون قصيرة الاجل تحسم من الوعاء الزكوي حسب البند 2/3/6 ومنه

فإن:

ديون أخرى = 17 649 672,51 دج

4.2.2. خزينة سالية: ويطلق عليه أيضا السحب على المكشوف وتلجأ اليه المؤسسة لتوفير سيولة فورية

قصد مواجهة نفقات طارئة وهو من الحسابات التي تحسم من الوعاء الزكوي حسب البند 7/3/6 ومنه فإن:

خزينة سالبة = 235 735 000,00 دج

5.2.2. القروض طويلة الاجل: بما أن القروض طويلة الاجل مؤلت أصولاً ثابتة وهذه الأخيرة غير خاضعة للزكاة فإن الاموال التي مؤلت بها لا تخضع أيضاً للزكاة ينظر الى البند 2/2/6 ومنه فإن القروض طويلة الاجل لا تدخل في التقويم.

3.2. تحديد الوعاء الزكوي:

بعد حصر الاصول والالتزامات الزكوية يجب اتباع مجموعة من الخطوات لحساب الوعاء الزكوي للشركة موضع الدراسة وهي كالتالي:

1.3.2. تحديد تاريخ حلول الحول: بما أن الشركات الاقتصادية تتبع التقويم الميلادي حيث تبدأ السنة المالية بتاريخ 01/01/ n وتنتهي بـ 31/12/ n وهو يختلف عن التقويم الهجري، وعليه يجب تعديل الحول حتي يتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية وهو كالتالي:

- معدل الزكاة = معدل الزكاة للسنة الهجرية * (354/365)

- معدل الزكاة = 2.5% * (354/365)

- معدل الزكاة = 2.577%

2.3.2. تحديد الموجودات الزكوية (الاصول المتداولة): وبعد بيان العناصر التي تدخل ضمن الموجودات الزكوية وإعادة قيمها حسب ما يقتضيه المعيار في نهاية الحول، هي كالتالي:

- الموجودات الزكوية = مخزونات من البضائع + المواد الاولية واللوازم + مخزونات المنتجات نصف مصنعة + مخزونات المنتجات تامة الصنع + الزبائن والحسابات الملحقة بها + الموردون المدينون + الضرائب وما شابهها + المجمع والشركاء + البنك + الخزينة

- الموجودات الزكوية = 50 811 382,88 + 7 104 000,00 + 211 384 799,02 + 872 642,04

- 284 842 895,66 + 54 356 671,57 + 134 741 548,47 + 90 793 333,05 + 340 733 907,41

668,00

- ومنه فإن:

الموجودات الزكوية = 1 175 641 848,10 دج

3.3.2. تحديد الالتزامات الحالية الواجبة الخصم (الخصوم المتداولة): وبعد تحديد الالتزامات قصيرة الاجل التي يجب سدادها للغير إذا توفرت شروطها، هي كالتالي:

- المطلوبات الزكوية = موردون وحسابات ملحقة + الزبائن الدائنون + ضرائب + ديون أخرى + خزينة سالبة

- المطلوبات الزكوية = 235 + 17 649 672,51 + 65 153 058,00 + 6 930 852,69 + 101 100 739,11
735 000,00

- ومنه فإن:

المطلوبات الزكوية = 426 569 322,31 دج

4.3.2. تحديد الوعاء الزكوي: وذلك بطرح المطلوبات الزكوية من الاصول الزكوية كالتالي:

- الوعاء الزكوي = الاصول الزكوية - المطلوبات الزكوية
- الوعاء الزكوي = 1 175 641 848,10 + 426 569 322,31
- ومنه فان:

الوعاء الزكوي = 749 072 525,79 دج

5.3.2. مقارنة الوعاء الزكوي مع النصاب: و تتم هذه المقارنة لمعرفة ما اذا بلغ الوعاء الزكوي نصابا ام لا ولا يشترط أن تكون المؤسسة محققة ربح كي تجب عليها الزكاة أو خسارة كي لا تجب عليها و انما يكفي فقط ان يبلغ وعاءها الزكوي نصابا، وفقا لوزارة الشؤون الدينية و الاوقاف فان قيمة النصاب لسنة 2023 قدر ب 892 500,00 دج (وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف، 2023) ومنه فان الشركة تخضع لزكاة عروض التجارة.

الوعاء الزكوي ≤ قيمة النصاب

الوعاء الزكوي = 749 072 525,79 دج < قيمة النصاب = 892 500,00 دج

6.3.2. تحديد مقدار الزكاة الواجبة على الشركة: وبما أن الشركة محل الدراسة تخضع لزكاة عروض التجارة فإن النسبة التي تطبق هي 2.577% كما تم توضيح ذلك من قبل وعليه فإن:

- مقدار الزكاة = الوعاء الزكوي * نسبة الزكاة وفق السنة الميلادية

- مقدار الزكاة = 2.577% * 749 072 525,79

إذا:

مقدار الزكاة = 19 308 719,7 دج

وبعد أن تم تحديد مقدار الزكاة فيجب أن تنفق في المصاريف المحددة شرعا لانها تختلف اختلاف جذريا عن الضريبة بل نجد أنها توجه مباشرة الى الفئات الهشة في المجتمع المسلم بخلاف الضريبة التي تغطي مشاريع يستفيد منها كل الأفراد.

الخاتمة:

وفي ضوء ما تم تقديمه في دراستنا قابلية تطبيق المعيار الشرعي 35 في الشركات الاقتصادية يمكن القول بأن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية قد مهدت الطريق للمؤسسات الاقتصادية لحساب زكاتها عبر تيسير عملية تحديد وحصر بنود الوعاء الزكوي ويظهر ذلك جليا من خلال دراسة حالة المؤسسة الوطنية للبلاستيك، الامر الذي يدفع الدولة ان تعيد النظر فيه وتعيره اهتمامها خاصة وأن بعض الدول قد قطعت أشواطاً كثيرة فيه وهي ليست بالبعيدة عنا.

النتائج:

وقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج نوردتها كما يلي:

- تعتبر طريقة صافي الموجودات الطريقة الأيسر والاسهل لحساب زكاة الشركات الاقتصادية نظرا لمال لها من مرونة وضوح في تحديد الوعاء الزكوية؛

- ان تبني معايير هيئة المحاسبة والمراجعة تختصر الطريق على الدولة لمال لها من قبول في انحاء العالم الاسلامي ومنه توحيد الممارسات المحاسبية بين الدول المتبنية لها؛
 - اعتمد معيار الزكاة في تحديد أصوله وخصومه الزكوية على مبدأ القيمة العادلة الامر الذي يساهم في انتاج قوائم مالية تتميز بالشفافية والمصادقية ومنه الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية؛
 - اعتمد المعيار على قائمتين مالتيتين فقط وهما الميزانية (المركز المالي) لتحديد الاصول والخصوم الزكوية وجدول حساب النتائج (قائمة الدخل) لتحديد الموجودات الدائرة للدخل؛
 - لا يشترط على المؤسسة أن تكون ملزمة بحساب الزكاة لتبين مقدارها لأنها حق الله في المال ومنه يجب أن تبين مقدار الزكاة الواجبة في السهم لأصحاب المصالح.
- الاقتراحات:**

- توصي الدراسة بتبني طريقة صافي الموجودات (الطريقة المباشرة) وهي الطريقة المعتمدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة في معيار الزكاة؛
- ادراج تخصصات جديدة في الجامعة تجمع بين فقه الزكاة من جهة والمحاسبة من جهة لتكوين نخبة ملمة بمحاسبة زكاة الشركات الاقتصادية؛
- زيادة الوعي لدى المحاسبين والمدققين والاساتذة من خلال عقد الملتقيات والندوات والدورات العلمية المتعلقة بمحاسبة زكاة الشركات الاقتصادية؛
- انشاء حساب جديد ضمن الاعباء في النظام المحاسبي المالي متعلق بمقدار الزكاة لتخفيض الوعاء الضريبي في الشركات التي تطبق محاسبة الزكاة مع منحها امتيازات أخرى؛
- التسجيل المحاسبي الدقيق في اليومية خلال السنة المالية حتى لا تتداخل مبالغ الحسابات فيما بينها الامر الذي يصعب تحديد الوعاء؛
- استحداث قائمة مالية جديدة متعلقة بكيفية تحديد وقياس والافصاح عن الوعاء الزكوي وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي الاسلامي 39.

الاحالات والمراجع:

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاخلاقيات، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2015، ص 417.
- ديوان الزكاة. قانون الزكاة لسنة 2001، المعهد العالي لعلوم الزكاة، السودان، 2001، ص 14.
- هيئة الزكاة و الضريبة و الجمارك، الدليل الارشادي الخاص بالأسئلة الزكوية الشائعة، السعودية، 2023، صفحة 13.
- هيئة المحاسبة و المراجعات للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض ، 2022، صفحة 17-20
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. دراسات المعايير الشرعية ، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 2016، صفحة 2397-2398

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2023). معايير المحاسبة المالية. <https://aaoifi.com/%d9%85%d8%b9%d8%a7%d9%8a%d9%8a%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d8%a7%d8%b3%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%a7%d8%af%d8%b1%d8%a9-2>
- وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، النشرة الرسمية لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، المجلد 46، العدد 02، الجزائر، 2023، ص.152.
- عمار درويش، سفيان كوديد، المعالجة المحاسبية لتحديد وعاء الزكاة الشركات التجارية (دراسة حالة شركة البوسفور للاستيراد والتصدير)، مجلة التنظيم و العمل، المجلد 10، العدد 4، 2021، ص 131 الى ص 145.
- عبد الرحمن بن عوض القرني، طرق حساب زكاة الشركات المعاصرة (نقد وتقييم في ضوء نظرية المحاسبة المالية)، مجلة بحوث، العدد 24، 2019، ص 103 الى ص 116.
- سفيان بن قديدح، الطريقة العصرية لمحاسبة زكاة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر وفق الأحكام الشرعية الاجتهادية المعاصرة. مجلة الشهاب، المجلد(02)، العدد 4، 2016، صفحة 128.
- عمار عصام عبد الرحمان السامرائي، نادية عبد الجبار الشريدة، ، التحديات التي تواجه ممارسات محاسبة الزكاة و تطبيقاتها (دراسة تحليلية لعينة من مدققي الحسابات و الاكاديميين في مملكة البحرين)، جلة بحوث، العدد 24، 2019، من ص 117 الى ص 136.
- دراسة صلاح علي أحمد، قواعد القياس و الافصاح المحاسبي لتحديد وعاء الزكاة (دراسة مقارنة لنماذج من الاصدارات المحاسبية)، مجلة العلوم الادارية، العدد 02، 2016، من 37 الى ص 70.